

10 May 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من أيرلندا

معلومات أساسية

١ - في الفقرة الأولى من ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أكدت الدول الأطراف في المعاهدة أنها تدرك "الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة وضرورة القيام بالتالي ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وبتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب". وعندما اتفقت الدول الأطراف في عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، تضمن القرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح إعادة تأكيد على ديباجة المعاهدة وأحكامها. وشملت عملية الاستعراض المعززة التي جرى الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠ ضمن إطار الخطوات العملية الثلاث عشرة، الحكم المتعلق بإعداد تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة. وأعرب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن "قلقه البالغ من العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية، ويشدد على ضرورة امتثال الدول كافة لأحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات".

٢ - وقد توطد هذا الزخم الإنساني المؤكّد الواضح بأحكام الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي جاء فيها أن:

"القوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها في حيز أو زمن. إذ تكمن فيها إمكانية تدمير الحضارة بأكملها والنظام الإيكولوجي للكرة الأرضية برمتها

...

ولكي يُطبّق في القضية الحالية القانون القائم على الميثاق بشأن استعمال القوة والقانون الساري في أوقات النزاع المسلح، وعلى الأخص القانون الإنساني تطبيقاً صحيحاً،



يتعين على المحكمة أن تضع في الاعتبار الخواص الفريدة للأسلحة النووية، ولا سيما القدرة التدميرية، وقدرتها على التسبب في آلام إنسانية لا حصر لها، وقدرتها على إيقاع الضرر بالأجيال المقبلة^(١).

وتشير الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أيضا إلى فتوى محكمة العدل الدولية في هذا الموضوع.

٣ - وقد شاركت أيرلندا بعزم والتزام في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تسلك المسلك نفسه في هذه المناسبة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بالزخم الإنساني الكامن وراء المعاهدة والتزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك فقد رحبنا بتجديد ذلك الزخم والتركيز، منذ اعتماد الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠، على الأثر الإنساني للأسلحة النووية، ولا سيما المعلومات الجديدة التي أتاحت فيما يتعلق بالمخاطر البالغة والوشيجة والعواقب المدمرة لأي تفجير للأسلحة النووية. وكانت المؤتمرات الثلاثة المنعقدة فيما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في أوسلو، ونايريت، بالمكسيك، وفيينا، وكذلك الأعمال التي تناولتها الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، قد أبرزت بوضوح أن نزع السلاح النووي وفق المادة السادسة ضرورة ملحة.

٤ - وتشارك أيرلندا في المفاوضات التعاقدية المتعددة الأطراف التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة وتجري حاليا في نيويورك من أجل وضع صك قانوني جديد لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى القضاء عليها نهائيا. وباعتبارنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فإننا نرى أنه من الواجب انتهاز أي فرصة أتاحت للسعي إلى إحراز تقدم في مسائل نزع السلاح النووي. ونرى أن المعاهدة الجديدة ستقوي أحكام نزع السلاح النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعززها، ونحن نشجع جميع الدول الأطراف في المعاهدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلينا في هذه الجهود. وبخامرنا الاعتقاد نفسه بأن هذه الدورة الاستعراضية ونتائجها ستكونان بمثابة حافز للعمل. وفضلا عن أن المعاهدة ليست ميثاقا للاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى ما لا نهاية، فإن ارتفاع حدة التوترات الإقليمية والدولية التي نشهدها حاليا دليل قوي على أن اتخاذ إجراءات بشأن نزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف قد أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

الاعتبارات الجنسانية والأسلحة النووية

٥ - تود أيرلندا في هذه الورقة أن تسلط الضوء على مسألة خاصة برزت إلى الوجود في السنوات الأخيرة من خلال عمل المبادرة الإنسانية فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وهذه المسألة هي مسألة آثار الأسلحة النووية من المنظور الجنساني، التي تتصل بتفاوت آثار تلك الأسلحة على الجنسين وبمشاركة المرأة في محافل مفاوضات نزع السلاح النووي. ويستند إعداد هذه الورقة إلى البحث الذي قام به معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والوارد في ورقتهما المعنونة "الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية"^(١). وكان هذا البحث قد عرض أولا أثناء مناسبة

(١) معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، "Gender, development and nuclear weapons: shared goals, shared concerns" (الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية: أهداف مشتركة، شواغل مشتركة) (٢٠١٦)، ورقة مشتركة قدمت إلى الجمعية العامة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط: www.unidir.org/files/publications/pdfs/gender-development-and-nuclear-weapons-en-659.pdf.

جانبية نظمتها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وسيقوم كل من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسويد وأيرلندا بمعاودة طرحه أثناء أعمال هذه اللجنة التحضيرية.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة تفاوت أثر الأسلحة النووية على الجنسين، فإن اهتمامنا بما قد استلهمناه في الأصل من عرض قدمته ماري أولسون التي تعمل بدائرة المعلومات والموارد في المجال النووي، في مؤتمر فيينا بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٢). ففي ذلك العرض وفي عرض لاحق قدمته السيدة أولسون في مناسبة جانبية نظمت أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، أثبتت الباحثة الأدلة العلمية الصريحة التي تفيد بأن الإشعاع المؤين لا يؤثر في الرجال والنساء سواء. وقد سلطت الضوء أيضا على هذا الموضوع المهم أن غورو ديمن في ورقة عن تفاوت الآثار، أعدها معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتقدمها في مؤتمر فيينا^(٣). ورغم أن تفجير سلاح نووي واحد أو أكثر سيتسبب في مقتل عدد كبير من الناس وإصابة الكافة، فإن هناك دلائل واضحة على أن الذين يتعرضون للإشعاع المؤين الناجم عن ذلك التفجير، يكون خطر إصابتهم بالسرطان، في الأجل الأطول، أكبر بكثير لدى النساء والفتيات منه لدى الرجال أو الفتيان. وأيّا تكن الأسباب البيولوجية الأساسية الكامنة وراء نسبة التأثير المرتفعة هذه، فإن الدليل عليها قاطع لا يقبل الطعن. وتشير دراسة امتدت فترة طويلة للناجين من هيروشيما وناكازاكي، إلى أن احتمال إصابة النساء بالسرطان بسبب الإشعاع المؤين والموت من جرائه بلغ تقريبا ضعفي احتمال إصابة الرجال به وهلاكهم بسببه.

٧ - وترى أيرلندا أن هذا الجانب المهم من جوانب خطر الأسلحة النووية لم يعط حتى الآن حقه من النظر في العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار النووي. فاستنادا إلى البحوث المتاحة حاليا وإلى الدلائل المتينة على أن مقدار الضرر الصحي الذي يلحق النساء والفتيات من جراء تفجير تلك الأسلحة أكبر بكثير مما يلحق الرجال والفتيات، أصبح من الواجب علينا أن نتناول التزاماتنا في مجال نزع السلاح النووي في ضوء المراعاة الواجبة لالتزاماتنا بموجب القانون الإنساني في مجالات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين والتزاماتنا في إطار خطة المرأة والسلام والأمن. ولا يسعنا أن نواصل صيانة وتحديث وتحسين الأسلحة التي ثبت بالدليل العلمي الذي لا يقبل الشك أن آثارها على المرأة أكبر.

٨ - ولهذا السبب، ترى أيرلندا أن المسألة الإنسانية المهمة للأثر غير المتناسب الذي تتعرض له النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيات من جراء تفجير الأسلحة النووية، يجب أن تضمن في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذا جانب مهم من جوانب أي تفجير للأسلحة النووية، وهو يستحق من الدول الأطراف في المعاهدة اهتماما أكبر مما فعلت في السابق.

(٢) "Mary Olson, 'Nuclear: war of human consequences'", (الحرب النووية وآثارها الإنسانية)، ورقة معروضة على مؤتمر فيينا بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، دائرة المعلومات والموارد في المجال النووي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، الصفحة ٣٤. يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط: www.nirs.org/international/olsontalkvienna12414.pdf.

(٣) Anne Guro Dimmen "Gendered impacts: the humanitarian impacts of nuclear weapons from a gender perspective"، ورقة رقم ٥ من أصل ست ورقات، قدمت في إطار سلسلة مؤتمرات معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط: <http://ilpi.org/publications/gendered-impacts-the-humanitarian-impacts-of-nuclear-weapons-from-a-gender-perspective/>.

مشاركة المرأة في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية

٩ - تود أيرلندا أن تنتهز فرصة تقديم هذه الورقة لتسليط الضوء على جانب آخر من موضوع آثار الأسلحة النووية من المنظور الجنساني، ويتعلق بمسألة مشاركة المرأة في محافل المفاوضات. وهذا أمر على درجة من الأهمية في مجال نزع السلاح النووي حيث تبين ورقة معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوضوح أن تمثيل المرأة في الأعمال المتعلقة بنزع السلاح النووي ما زال ناقصا بشكل خطير، ومن ضمنها اجتماعات اللجنة الأولى واجتماعات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. على أن التفاوت أدهى إن نحن نظرنا في أفرقة الخبراء الحكوميين العاملين في القضايا ذات الصلة بنزع السلاح النووي.

١٠ - وقد التزمت أيرلندا التزاما قويا بالمنظور الجنساني في عملها في مجال نزع السلاح. وظل التركيز على موضوع المساواة بين الجنسين مسألة حاضرة في جميع جوانب السياسة الخارجية سنوات عديدة، اتساقا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتجلى ذلك بشكل خاص في عملنا المتعلق بحقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات والإصلاح بعد انتهاء النزاعات، وكذلك العمل الذي نقوم به لتعزيز التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت خطة العمل الوطنية الثانية لأيرلندا بشأن المرأة والسلام والأمن، التي وضعت بعد عملية مشاور عامة عريضة النطاق، تشمل لأول مرة التزامات محددة لدعم مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة الفعلية للمرأة في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

١١ - وترى أيرلندا أن هذه المسألة تتسم بأهمية رئيسية في عملها في سياق المعاهدة. وهي في موقفها هذا تنطلق في المقام الأول من مبدأ الإنصاف الذي يجب بمقتضاه إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مناقشات مواضيع الأسلحة التي تؤثر فيها أكثر مما تؤثر في الرجل، سواء من الناحية البيولوجية أم من منظور تفاوت آثار النزاعات على الجنسين بشكل عام، وهو موضوع تتطرق إليه ورقة معهد القانون الدولي والسياسات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. فهذه المسائل العامة المتصلة بالتميز والتمييز والوصم الاجتماعي تتسم أيضا بالأهمية في هذا السياق.

١٢ - ولئن كانت أيرلندا تعترف بأن الاتجاه الأساسي نحو إشراك المرأة في محافل نزع السلاح أخذ في التحسن رغم بطئه، فإنها تشجع الدول التي في مقدورها أن تقدم المساعدة والرعاية للمؤهلات من النساء للمشاركة في محافل نزع السلاح النووي وأن تأخذ بعين الاعتبار التنوع الجنساني في تشكيل وفودها.

١٣ - وتبين الدراسات أن التنوع واختلاف المنظورات يضيفان الفعالية على توقعات الفريق وقدرته على حل المشاكل. وهذه الدورة الاستعراضية التي تنعقد بعد قرابة ٥٠ عاما من اعتماد المعاهدة، وفي إثر العجز عن الاتفاق على وثيقة ختامية في عام ٢٠١٥، تتيح فرصة لإجراء المزيد من المناقشات وتحقيق المزيد من النتائج بقدر من الفعالية أكبر. ولعل الالتزام الواعي والصادق بتحسين انخراط المرأة في العمل المتعلق بالمعاهدة ومشاركتها فيه هي إحدى النقاط المهمة التي ينبغي الانطلاق منها.

خاتمة: الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية

١٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة التنمية المستدامة التي كانت حقا وعدا للبشرية جمعاء. ونحن إذ نشعر في هذه الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، يجب أن تُبقي في الحسبان الخطر الذي يتهدد هذه الأهداف والتطلعات العالمية التي نتقاسمها جميعاً من جراء الأسلحة النووية. فأي تفجير للأسلحة النووية، سواء كان خطأ أم عمداً، سيكون له أثر على التنمية والمساواة بين الجنسين والصحة وحماية التراث الثقافي والبيئة. وأي حدث واسع النطاق، من قبيل ما يطلق عليه "الحرب النووية المحدودة" سيلحق الدمار بالأجيال المتعاقبة. وقد سعت أيرلندا في هذه الورقة إلى توجيه الانتباه إلى تفاوت أثر الأسلحة النووية وإلى الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات نزع السلاح النووي. ولكننا ندرك أيضاً الشواغل الإنمائية والبيئية الأوسع التي تثيرها الأسلحة النووية بالنسبة لكونكنا الهش.

١٥ - إن الذين وضعوا المعاهدة قد فعلوا ذلك على خلفية أول استخدام للأسلحة النووية في الحرب وكان لديهم شعور قوي بالخطر الذي يتهدد "البشرية جمعاء" من جراء استمرار وجود تلك الأسلحة وانتشارها. وبعد مضي خمسين عاماً تقريباً على اعتماد المعاهدة، فإن أيرلندا، استشرافاً منها للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة في عام ٢٠٢٠، تتطلع إلى العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة سعياً إلى إحراز تقدم في المسائل التي تناولها هذه الورقة.